



بعثة لبنان للرئاسة لدى الأمم المتحدة والنظام الروبوت في فيينا

كلمة لبنان أمام الدورة ٦٣ للجنة المخدرات (فيينا، في ٢٠٢٠/٣/٢)

١- أودّ بدايةً أن أهنئكم على رئاستكم للدورة ٦٣ للجنة المخدرات، كما أشكر السودان على جهوده خلال رئاسته للدورة السابقة، ولا يفوتني شكر المديرية التنفيذية على تقريرها حول "أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة".

٢- تشكّل مشكلة المخدرات تحدياً مشتركاً للإنسانية، وهي تستدعي بالتالي ردّاً مشتركاً، ومن هنا أهمية توحيد الجهود على المستوى الدولي لمواجهة هذا التحدي العالمي المتنامي. وهكذا يبرز الدور الرئيسي للجنة المخدرات كهيئة لإقرار السياسات المتعلقة بالتصدي لآفة المخدرات، ودور المكتب كأداة تنفيذية فعّالة.

٣- يكرّر لبنان التزامه بالصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيّما الإتفاقيات الدولية الثلاثة للأعوام ١٩٦١ و١٩٧١ و١٩٨٨، والإعلان السياسي لعام ٢٠٠٩، والوثيقة الختامية للدورة الإستثنائية للجمعية العامة عام ٢٠١٦، إضافة إلى الإعلان الوزاري الصادر عن الدورة السابقة للجنة عام ٢٠١٩ وأهمية تعزيز الجهود لمواجهة مشكلة المخدرات للأعوام العشرة القادمة. ونشدّد على ضرورة التكامل والترابط بين جميع هذه الوثائق في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية.

٤- يعمل لبنان على مواجهة مشكلة المخدرات على المستوى الوطني، من خلال جهد جماعي تكاملي، تساهم فيه كلّ الجهات الحكومية المعنية، ولا سيّما وزارات العدل، والداخلية، والصحة، والشؤون الإجتماعية، والتربية. وتتمّ مقارنة هذه المسألة من خلال التركيز على مفهوم الوقاية ونشر التوعية، وبالتعاون مع المجتمع المدني، والذي نسعى لأن يبلغ درجة الشراكة الكاملة.

٥- وفي هذا الإطار يواصل لبنان العمل على تنفيذ "الاستراتيجية المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات والإدمان ٢٠١٦-٢٠٢١"، وهي استراتيجية شاملة ومتكاملة، تسعى للتصدي لمشكلة المخدرات من مختلف جوانبها، ومواجهة الإدمان باختلاف مراحلها، أي مواجهة الإرتهان الجسماني، والإرتهان النفسي، وإعادة التأهيل والإندماج المجتمعي. كما تستمرّ وزارة الصحة بإدارة برنامج العلاج بالبدائل لمتعاطي المخدرات Opioid Substitution Therapy Program-OST، والذي استفاد منه ٢٣١٩ مدمناً منذ إنطلاقه عام ٢٠١١ وحتى شباط ٢٠٢٠، من الجنسين، ومن جنسياتٍ وشرائخٍ عمريةٍ مختلفة.

٦- وبالموازاة، ينظر البرلمان اللبناني اليوم في مشروع لتعديل قانون المخدرات الذي كان صدر عام ١٩٩٨. وقد تمّ إعداده بمعاونة منظمات المجتمع الأهلي، وهو سيوفّر في حال اعتماده صيغةً تطويريةً للقانون السابق، ومقاربةً أكثر إنسانيةً للمسؤولية القانونية لمتعاطي المخدرات. كما أنّ مجلس النواب ينظر اليوم أيضاً في مشروع قانون يرمي إلى الترخيص بزراعة نبتة القنب للإستخدام الطبي والصناعي، ويهمّني أن أوضّح أن هذا المشروع كان أعدّ بمشورة كافة الوزارات والهيئات المعنية، وصيغ بشكل منسجم مع المعايير والصكوك الدولية ذات الصلة، ويأمل لبنان أن يوفّر القانون، في حال إقراره، المردودية التنموية المرجّاة.

٧- يتعامل لبنان بمرونة مع توصيات منظمة الصحة العالمية بشأن تغيير إدراج القنب ومشتقاته في جداول إتفاقيات المخدرات ذات الصلة. وفي نفس الوقت فإننا ننفهم الهواجس التي عبّرت عنها دول عديدة إزاء الآثار الإجتماعية والإقتصادية والقانونية والصحية التي يمكن أن تنتج عن هذا التغيير. ونحن ندعو إلى الحفاظ على روحية التوافق في مقارنة هذه المسألة الهامة، وصولاً إلى البتّ فيها خلال كانون الأول المقبل.

٨- وختاماً، أكرّر شكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على الجهود المتواصلة، والدعم التقني الهام الذي يوفّره لنا كدول أعضاء، بما يساعدنا على الإضطلاع بمسؤولياتنا ذات الصلة على أكمل وجه.